المعابر الداخلية في سورية

إعداد:
أنس شواخ - بشير نصر الله
خالد التركاوي - عبادة العبد الله
مجد كيلاني

بالتعاون مع

Informa GENE
DATA ANALYSIS & VISUALIZATION

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

تقرير تحليلي
حزيران / يونيو 2021

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

Informa GENE
DATA ANALYSIS & VISUALIZATION

هي منصة لتحليل المعلومات و البيانات و عرضها
لفهم الاتجاهات الرئيسية للأحداث بطريقة علمية
ومبتكرة ومبسطة

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

مدخل

منذ منتصف 2011 عمد النظام السوري إلى استخدام سياسة حصار الأحياء التي شهدت حراكاً معارضاً في مختلف مناطق سورية، وترك منفذاً أو أكثر لاتصال هذه الأحياء مع محيطها، وتحكَّم بالتالي بحركة مرور الأفراد والسلع، ثمَّ مع بداية عام 2012، توسّعت سياسة الحصار لتصبح أكثر منهجية وأوسع نطاقاً.

ونتيجة وجود بعض السلع المهمة لمدينة دمشق لدى الغوطة الشرقية كالحليب ومنتجاته، وبسبب الحاجة الماسة لأهالي الغوطة لمختلف أنواع المواد الغذائية الأخرى؛ نشأت علاقة تجارية بين مناطق الغوطة الشرقية ودمشق عبر معبر متحكم به من طرفي السيطرة، وغالباً ما تمَّ إيقاف أو فتح هذا المعبر بناءً على تطور النزاع، وفي معظم المناطق المحاصرة كان الطرف الأقوى دائماً هو الطرف الذي قام بعملية فرض الحصار، حيث تحكم النظام السوري في معظم الأحيان بالمساعدات الإنسانية والسلع وحركة الأفراد.

وإلى جانب المعابر التي نشأت نتيجة الحصار، فقد ظهرت معابر بين مناطق السيطرة المختلفة، والتي انقسمت في البداية بين مناطق سيطرة النظام وسيطرة فصائل المعارضة، ثم ظهرت بعد ذلك مناطق سيطرة تنظيم داعش ووحدات الحماية الكردية (والتي أصبحت تالياً تحت اسم مناطق الإدارة الذاتية وبحماية قوات سورية الديموقراطية قسد التي أنشِئت لاحقاً).

لم تنقطع العلاقات التجارية وحركة الأفراد بين هذه المناطق حتى في أصعب الظروف، ففي كل منطقة من هذه المناطق ميزة نسبية لا تتوافر في المناطق الأخرى مما ولَّد تبادلاً تجارياً شبه تام، ونتيجة العلاقات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية للأفراد صار انتقالهم عبر هذه المناطق أمراً طبيعياً رغم مخاطره.

ومن المفارقات أن الدراسات النظرية لبعض المناطق الجغرافية كالدول والكانتونات كانت تتطلب تسكين بعض المتغيرات للبحث في تأثر متغيرات أخرى، وهذه المسألة ذاتها موجودة في الاقتصاد كحالة مدرسية، حيث يفترض مدرسو الاقتصاد عادة عند دراسة اقتصاد الدولة أنها دولة معزولة عن الخارج، أي أنَّها لا تتأثر بمتغيرات خارجية، من أجل البحث في العوامل الداخلية التي تؤدي لتغيرات الدخل أو السعر وما إلى ذلك من متغيرات يجري العمل عليها؟ ويختم المدرسون عادة دروسهم بأنهم فعلوا ذلك لأسباب مدرسية بحتة، وأن حالة كهذه لا يمكن أن تتواجد في الطبيعة، إلا أن هذه الحالة تواجدت بالفعل في سورية بعد عام 2012، وأصبحت حالة عملية يمكن البحث فيها.

منهجية التصنيف والتوثيق

إن مصطلح نقاط العبور هو مفهوم مألوف في المناطق الجغرافية المتجاورة التي تعاني من صراعات أو نزاعات عسكرية أو سياسية، حيث تبرز نقاط العبور كوسيلة متعارف عليها للتواصل بين هذه المناطق، و في الخريطة السورية كان من الطبيعي أن يظهر هذا المصطلح منذ بدايات النزاع المسلح الذي أنتجته الثورة السورية، حيث برز مفهوم نقاط العبور حتى على مستوى الأحياء في المدينة الواحدة التي يتنازع السيطرة عليها طرفان أو أكثر، ولاحقاً مع ظهور المزيد من عوامل الاستقرار والترسيم غير المعلن لمناطق السيطرة والنفوذ برزت نقاط العبور (أو ما يصطلح بتسميته بالمعابر) بين مختلف المناطق التي تسيطر عليها الأطراف المختلفة في سورية.

من الجلي والواضح أنَّه من الصعب حصر جميع نقاط العبور على امتداد الجغرافية السورية، ولذلك عمدت هذه الدراسة إلى استخدام التصنيفات التالية كمنهجية لعملية حصر وتعريف نقاط العبور:

نقاط العبور هي المناطق أو المواقع الجغرافية التي يتم عبرها انتقال الأفراد والبضائع التجارية والآليات، وكذلك المواد غير التجارية أو غير الربحية، وأيضاً كحالة خاصة الدوريات العسكرية بين مناطق السيطرة المختلفة.

ويشترط في المعبر ليكون رسمياً تواجد قوات عسكرية أو أمنية أو ممثلين مدنيين من طرفي السيطرة على جانبي المعبر من أجل تنظيم العبور و تنظيم عمل نقطة العبور، وعادة يلاحظ في هذه الحالات وجود تدقيق أمني على حركة عبور الأشخاص، بشكل عام يمكن توصيف نقاط العبور بأنها نقاط الربط بين مناطق السيطرة المختلفة والتي تحظى باتفاق وتنظيم من كلا الطرفين، أما نقاط العبور غير الرسمية أو نقاط التهريب فهي المناطق أو المواقع الجغرافية التي يتم عبرها انتقال الأفراد والبضائع والآليات، والتي لا تخضع عادة لعملية تنظيم من قبل طرفي السيطرة مجتمعين، وإنما تتميز نقاط التهريب بوجود سلطة وإتاوات من قبل شبكات المهربين، وترصد العديد من التقارير حالات تهريب لمواد مخدرة أو حتى حالات تهريب البشر بين أطراف النزاع المختلفة.

المعابر الداخلية في سورية

حزيران /يونيو 2021

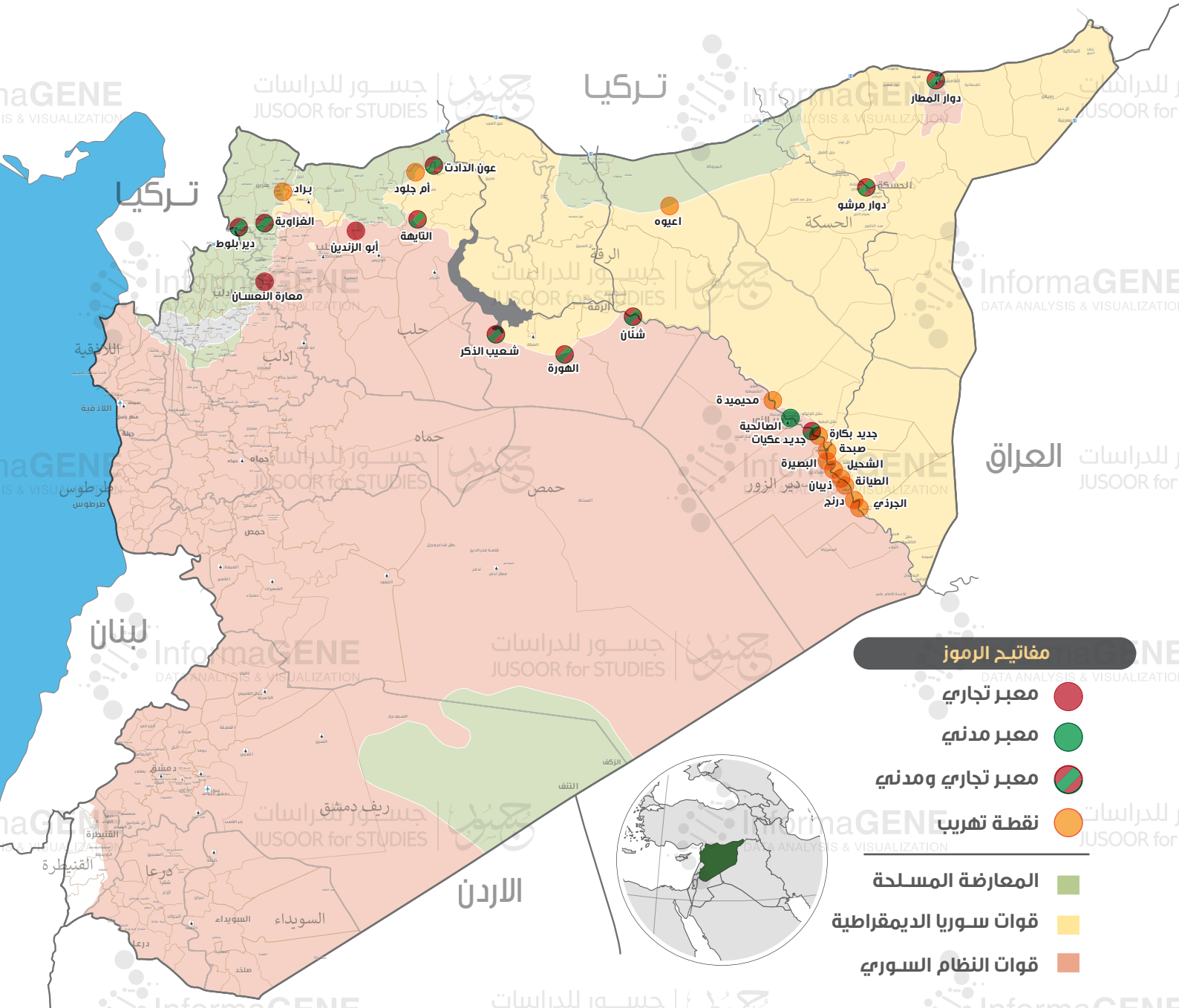

توزع المعابر والنقاط حسب النوع

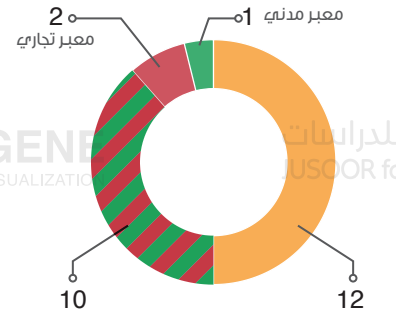

Designed by BEYOND CREATIVE AGENCY

وضع المعابر بين جهات السيطرة

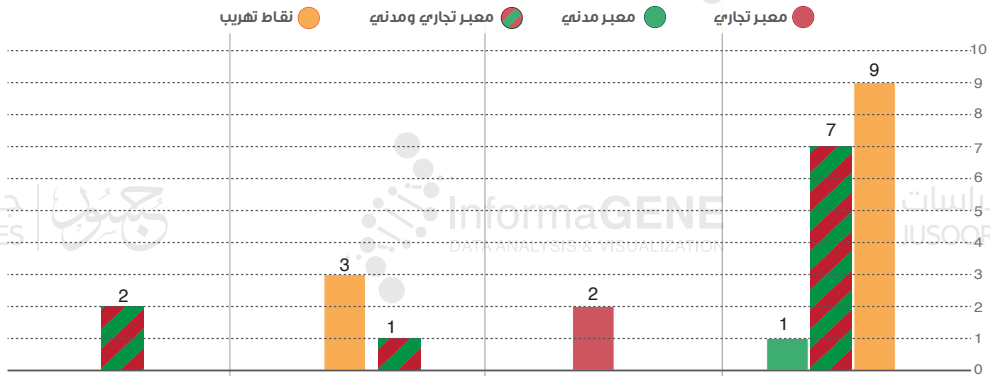

أولاً: الاقتصاد السياسي للمعابر

رغم أنَّ فلسفلة "الاكتفاء الذاتي" هي فلسفة تمَّ طرحها من قبل الدول المعزولة والمتصارعة مع العالم ابتداءً من محيطها وحتى الفضاء الأكبر منذ منتصف القرن العشرين، إلا أنَّه لم يتم تطبيقها من الناحية العملية، وربما لا يكون من الممكن تطبيقها في أيِّ دولة في كل القطاعات.
ويلاحظ أن مناطق السيطرة كافة لم تمتلك القدرة على إطلاق مصطلح الاكتفاء الذاتي أو الانعزال عن المحيط، فسورية ككل لم تكن لديها القدرة أصلاً على الاكتفاء الذاتي ولا الوصول إلى حدّ قريب من ذلك. ولذا سعت مناطق السيطرة للتفاوض على تطوير العلاقات التجارية وافتتاح معابر بينها، بل لطالما جرت بعض المعارك في سبيل فتح معبر أو تمرير بضائع، فأهمية هذه المعابر مثلت أهمية حيوية لإمداد السكان بالسلع والاحتياجات، ولإمداد الجهات المختلفة بموارد إضافية عالية، كما استخدمت المعابر كورقة ضغط في الصراع بين الجهات المسيطرة.

ومن الملاحظ أن بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تشكلت مع الوقت في هذه المناطق ساهمت بتعزيز وتقوية المعابر، ومن أبرز هذه الخصائص الملاحظة اليوم هو:

• صعوبة التخصص في العمل مع ميزة نسبية:

عادة ما ترتبط مسألة التخصص بالمجتمعات المتقدمة والمستقرة، وكلما سادت الفوضى ومالت المعيشة للبدائية، فإن العامل يمارس كل ما يمكن ممارسته، ففي معظم مناطق النزاع يمكن أن نجد عمالاً يمارسون أدواراً مختلفة في أوقات مختلفة، ونادراً ما تجد متخصصين. ورغم أن التخصص يعزز عادة من التجارة والتبادل بين المناطق المتخصصة إلا أنه في الحالة السورية كان هناك ميزة نسبية للمناطق السورية المختلفة، فشمال شرق سورية يحتوي على النفط وسلع استراتيجية كالقطن والحبوب، ومناطق شمال غرب سورية تحوي على الخضار والفواكه والزيتون وثروة حيوانية كبيرة نسبياً، كما أمَّن وجود اتصال لهذه المناطق مع تركيا توافر سلع غذائية وملبوسات وقطع كهربائية مطلوبة في بقية المناطق، أما مناطق سيطرة النظام فضمت سلعاً أساسية كالأدوية والتبغ وقطع السيارات والمواد الغذائية التقليدية التي ارتبطت بالذاكرة السورية، ولا يمكن إبدالها على المدى المنظور رغم توافر بدائلها.

• المقايضة وقيمة العملة:

استخدمت المقايضة في كثير من حالات التبادل في سورية، وتراجع دور النقود وأهميتها، فربما تتوافر النقود دون توافر السلع، والبائع أصبح أقل اهتماماً بالنقود لصالح الاهتمام بالسلع، فهو يريد بنتيجة التبادل أن يحصل على سلعةٍ تفيده وليس على مخزن للقيمة "نقود"، فالليرة السورية لم تعد قادرة على تخزين هذه القيمة.

• المؤسسات الرسمية ومراكز الأعمال:

مع ظهور الحدود الفاصلة للمناطق السورية، ظلت معظم المؤسسات الرسمية في العاصمة دمشق أو مراكز المدن الكبرى، مما قضى ضرورة مراجعتها من قبل المواطنين السوريين المقيمين في المناطق المختلفة، وهو ما ولّد ضرورة لإيجاد منافذ للوصول إلى هذه المؤسسات، كما أنَّ مراكز الأعمال التجارية التقليدية بقيت في المدن الكبرى، ومع تطور الوقت نلاحظ أن إنشاء مراكز أعمال يتم حالياً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كما هو الحال في مدينة القامشلي أو سرمدا أو أعزاز شمال سورية.

ثانياً: المعابر بين قوات النظام السوري ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد"

انطلقت فلسفة الإدارة الذاتية الكردية من فكرة إيجاد حلول دائمة للنزاع تبقى فيها الدولة السورية قائمة مع إمكانية إيجاد حالة من اللامركزية تضمن لها الاستفادة من موارد المنطقة التي تتواجد فيها، وتطبيق نظام إداري متماوٍ مع بقية أجزاء الدولة، مما يضمن لها حكماً شبه مستقل في إدارة المنطقة والتحكم بأمنها ومواردها.

وتمتعت قسد ببرغماتية نسبية ساهمت في خلق تجارة وتعاون بينها وبين مختلف الأطراف، ونلاحظ أنَّ مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تتشابك مع مناطق سيطرة النظام السوري، بما عزز إيجاد منافذ عمدت قسد إلى ضبطها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

ونلاحظ وجود ما يزيد على خمسة عشر معبراً بين مناطق سيطرة قسد ومناطق سيطرة النظام، خمسة منها على الأقل تعد معابراً رسمية تتدفق منها السلع بين الطرفين، ويعد معبري "التايهة" (جنوب غرب مدينة منبج) و"الهورة" (شرق مدينة الطبقة) أبرز المعابر بين الطرفين، وهما معبران حيويان بالنسبة للنظام، إذ تمرّ قواته من خلالهما إلى مناطق سيطرته داخل مناطق قسد، كما يحصل عبرهما على المحروقات، وتتمثل أهميتهما لقسد من خلال الموارد المتأتية منه، وإمكانية الضغط على النظام من خلاله.

ونتيجة لاتساع الرقعة الجغرافية لخطوط التماس بين مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة قسد، نجد أن هناك معابراً أخرى تستخدم بشكل رئيسي من قبل المدنيين، كما هو الحال في معبر "شنان" الذي يصل محافظة الرقة المسيطر عليها من قبل قسد بمناطق سيطرة النظام، ويعد المعبر رئيسياً في نقل السلع والبضائع -خاصة الخفيفة منها- والتي تكون أشبه بطرود بريدية تعكس احتياجات الطرفين لبعضهما بعضاً.

ومثله معبر "شعيب الذكر" الذي يصل مناطق قسد بمناطق سيطرة النظام في حلب، والتي تأتي الحاجة له من قبل الأفراد لإجراء عمليات إدارية وتجارية واجتماعية.

وهذه المعابر تفتح أبوابها وتغلقها بحسب الواقع العسكري أو الأمني أو بحسب المزاج السياسي لطرفي النزاع، فقبيل بدء عملية الانتخاب الرئاسية التي أجراها النظام نهاية أيار/مايو 2021 أغلقت قسد هذه المعابر كتعبير عن عدم موافقتها على هذه الانتخابات، وأعادت فتحها في اليوم التالي للانتخابات.

علاوة على المعابر التي يحكمها الطرفان، فإنَّ الحاجة لتمرير سلع بين المنطقتين لا يمكن ضبطه، مما أدى لإنشاء معابر تهريب يخرج ويدخل منها كلٌّ من المدنيين والسلع، وأبرزها معابر "الشحيل" و"جديد عكيدات"، إضافة لمعابر أخرى تقع على نهر الفرات، ويتم الاستفادة من مياه النهر لنقل السلع والأفراد، وتؤمّن هذه المعابر موارد مهمة لشبكات التهريب كما تقوم بتأمين احتياجات أبناء المنطقة من العشائر، ويلاحظ أنَّ قسد وقوات النظام تغض الطرف أحياناً عن هذه المعابر لتحقيق مصلحة من نوع ما.

توزع المعابر والنقاط حسب المحافظات بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"

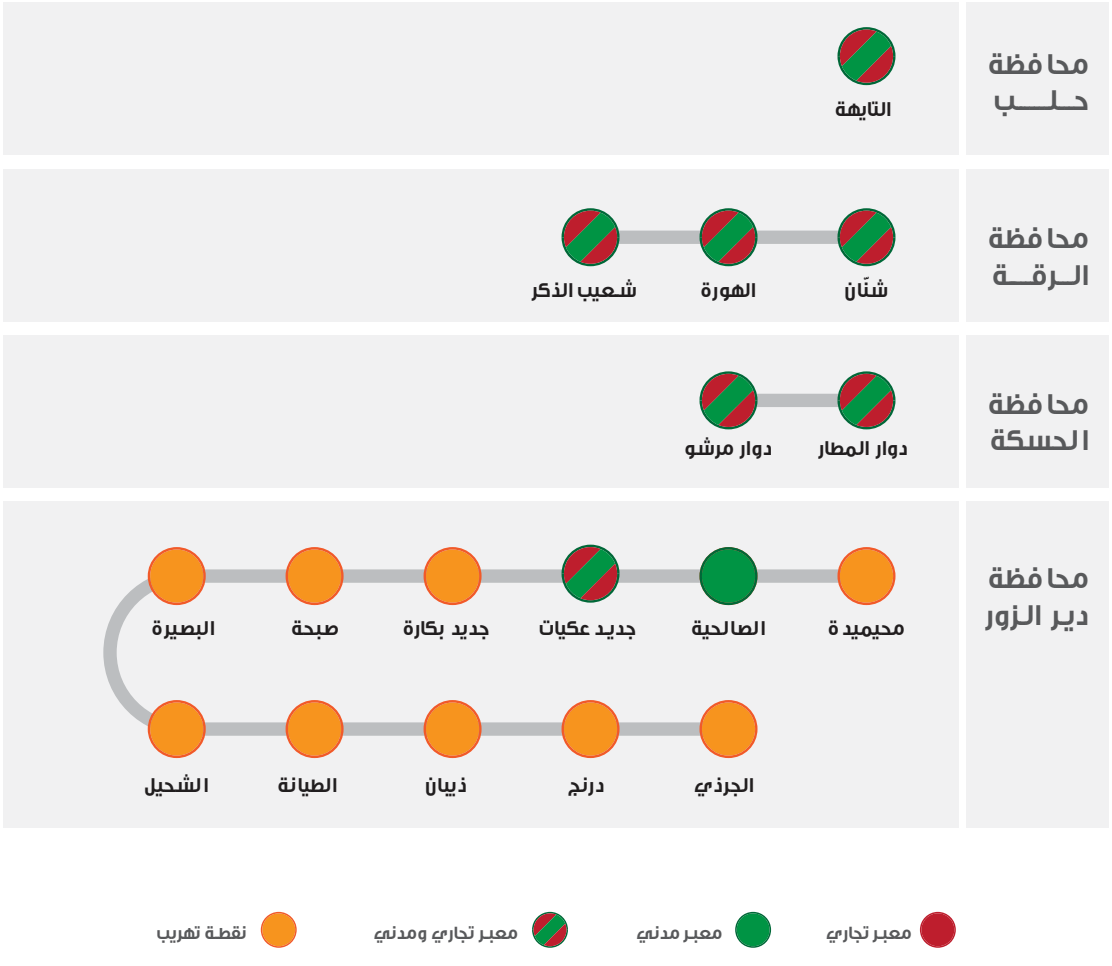

ثالثاً: المعابر بين مناطق قوات النظام السوري والمعارضة المسلحة

مع احتدام النزاع بشكل أكبر بين مناطق النظام والمعارضة، ونتيجة لتوصيف النظام للمدنيين في مناطق المعارضة بأنَّهم بيئة حاضنة للمعارضة فإنَّ سيولة الحركة في جانب المدنيين أقل منها مقارنة مع حالة مناطق سيطرة قسد، حيث تقتصر حركة المدنيين على الموظفين وبعض الطلاب، وغالباً ما يتعرض بعضهم للاعتقال أو الإهانة، ولكن الحركة التجارية مستمرة في أغلب الأوقات، فمعبر "قلعة المضيق" الذي سيطر عليه النظام في منتصف 2019 كان يسهم في حركة تجارية واسعة، كما حافظت قوات المعارضة وقوات النظام لسنوات طويلة على وجود وسطاء تجاريين بين الطرفين، كما هي الحالة مع أحمد درويش (عضو مجلس الشعب حالياً)، والذي قام بدور كبير -عبر قريته الواقعة على تماس مع قوات المعارضة والنظام- في إقامة علاقات تجارية واسعة.

ولكن مع تمايز هؤلاء الوسطاء وانحيازهم لطرف على حساب الآخر؛ ضعفت الحركة التجارية التي تتدفق أحياناً عبر معابر تهريب أو من خلال فتح مؤقتٍ لكل من معبر "ميزناز" أو معبر "سراقب"، كما يتم استخدام معبر "أبو الزندين" قرب مدينة الباب لاستقبال المهجرين من مناطق النظام في أغلب الأوقات وكذلك لعمليات تجارية غير رسمية، وغالباً ما يتم استخدام المعابر بين مناطق قسد ومناطق المعارضة كمعابر وسيطة لتحرك السلع والأفراد من مناطق النظام إلى مناطق المعارضة أو العكس مروراً بمناطق قسد.

توزع المعابر والنقاط حسب المحافظات بين قوات النظام السوري والمعارضة المسلحة

رابعاً: المعابر ضمن مناطق المعارضة المسلحة ومع قوات سوريا الديمقراطية "قسـد"

يعتبر معبر "عون الدادات" قرب جرابلس هو المعبر الرسمي لتدفق السلع والأفراد بين مناطق قسد ومناطق المعارضة، ويدخل عبر المعبر المحروقات والمواد الغذائية والإلكترونيات وقطع السيارات والملبوسات، وغيرها من السلع المهمة للطرفين، كما توجد معابر تهريب أخرى أقل أهمية وأكثر ضبطاً، كما هو الحال في معبر "أم جلود"، وذلك لحساسية الوضع بين الطرفين، واتهام كلٍّ منهما للآخر بزعزعة الأمن في مناطقه.

وتتمتع مناطق قسد بأهمية كبيرة للمعارضة لنقل البضائع من وإلى مناطق النظام، وأحياناً لإقامة علاقات تجارية مع العراق.

وتتدفق السلع بين هذه المناطق بسهولة غالباً مع وجود "رسوم" عبور يتم فرضها من الطرفين على السلع التجارية وأحياناً على الأفراد الراغبين بالانتقال بين المناطق المختلفة، بما ينعكس على شكل موارد أفضل للمسيطرين على المعبر وقدرة على التحكم والضبط كذلك.

ولا تتدفق السلع مؤخراً بسهولة بين مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام ومناطق سيطرة الجيش الوطني، كما يتم فرض بعض القيود على الأفراد مثل التفتيش والتدقيق الأمني، ولكن الحركة سلسلة غالباً، والمعابر في هذه الحالة هي معابر لكسب موارد أكثر منها لضبط المنطقة، حيث يتم أخذ رسم على السيارات الداخلة لمناطق كل طرف.

توزع المعابر والنقاط حسب المحافظات بين المعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية

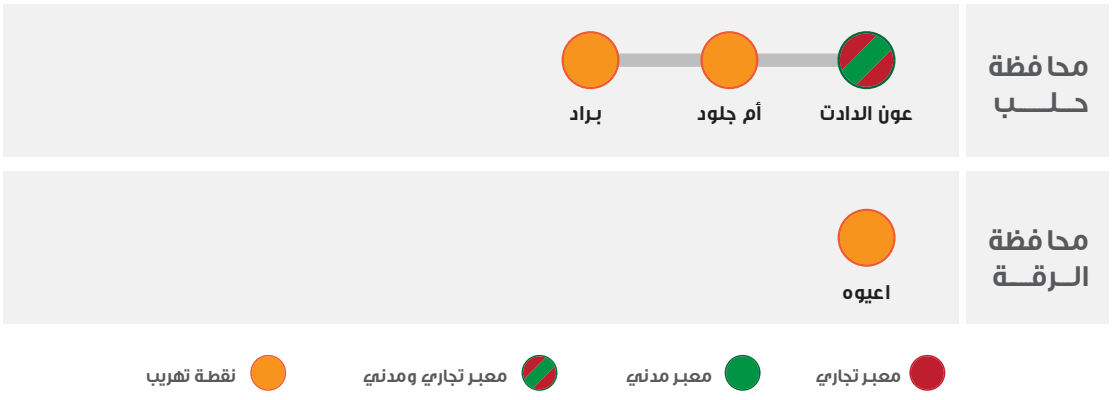

خلاصات

1. تُميز المعابر الداخلية في سورية مناطق السيطرة بعضها عن بعض، حيث تعدّ نقاطاً فاصلة بين هذه المناطق من جهة ومراكز إثبات للسيطرة والتحكم من قبل الجهة المسيطرة.

2. تُعدّ المعابر مورداً هاماً للدخل للجهة المسيطرة عليها، حيث يتم تحصيل رسوم عبور للأفراد والسلع والسيارات، وتميل الجهات المسيطرة دائماً لتطوير هذه المعابر لأسباب تتعلق بالموارد المتحصلة منها.

3. تعدّ المعابر الداخلية نقاط تبادل تجارية مهمة لكل الأطراف، بحيث يتم إجراء صفقات رابحة ومفيدة للسكان والتجار في المناطق المختلفة، ويتم تأمين السلع المطلوبة لدى كل طرف.

4. تمثل المعابر نقاط عبور للأفراد لإجراء عمليات إدارية وزيارات اجتماعية وتطوير الأعمال بين مندوبي هذه الأعمال، وأحياناً كمركز لتسهيل عملية التفاوض بين هذه الأطراف، حيث يمكن أن تُستخدم للضغط على الطرف الآخر أو لجلوس وسطاء من الطرفين عند هذه المعابر كنقطة محايدة.

5. يرتبط مستقبل المعابر بتطور الأعمال العسكرية ومناطق وخطوط السيطرة على أرض الواقع، ورغم أنَّ خطوط التماس بين أطراف النزاع باتت شبه ثابت منذ سنوات إلا أنها قابلةٌ للتحول والتبدل؛ ولذلك فإن المعابر لم تكن نقاطاً ثابتة، وهي تتحرك مع كل عملية تغيير في الحدود ومراكز السيطرة.

المعابر الداخلية في سورية

إعداد:

أنس شواخ - بشير نصر الله
خالد التركاوي - عبادة العبد الله
مجد كيلاني

بالتعاون مع
InformaGENE
DATA ANALYSIS & VISUALIZATION
www.informagene.com

تصميم واخراج
BEYOND
CREATIVE.AGENCY
www.beyondcreative.agency

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES
www.jusoor.co
jusoorstudies